

آراء الأخفش في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

فاطمة علي عبد الله انيش

جامعة مصراته، كلية التربية، قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله، وصحبه أجمعين.

وبعد:

إن علم النحو من أعظم علوم اللغة العربية؛ بدليل عناية العلماء به من بداية تأصيله ووضع قواعده، فكان هناك اهتمام كبير بدراسته؛ لأنه المفتاح لفهم الكتاب والسنة، والمصلح لما فسد من اللسان العربي.

فألف العلماء العديد من الكتب، وكان للنحو العربي الحظ الأوفر منها، ومن أهم هذه المؤلفات كتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) لابن عقيل، والذي شرح فيه أبيات الألفية بأسلوبه المحكم والشيق، الناتج عن سعة اطلاعه، وإدراكه لمصنفات من سبقه من النحاة، كما أنه ضمنه آراء العلماء النحوية والصرفية.

ومن هؤلاء العلماء، الأخفش الأوسط الذي حظيت آراؤه بمكانة عظيمة عند ابن عقيل، فكان يستدل بآرائه في مختلف المسائل النحوية.

فحاولت في هذا البحث جمع آراء الأخفش الأوسط الواردة في كتاب (شرح ابن عقيل على الألفية) وتحليلها ودراستها، ومدى موافقتها لآراء البصريين أو الكوفيين في مسائلهم النحوية، والوقوف على آرائه التي تفرّد بها، فجعلت عنوان البحث: (آراء الأخفش في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، ويحتوي البحث على مقدمة وأربعة فصول وهي:

المبحث الأول: الأخفش (اسمه، ونسبه، ونشأته، وصفاته، وفضله، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته).

المبحث الثاني: الآراء التي وافق فيها البصريين، والكوفيين.

المبحث الثالث: الآراء التي تفرّد بها.

ثم خاتمة البحث التي تناولت فيها أهم ما وصلت إليه، وبتلواها قائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: التعريف بالأخفش

- اسمه ونسبه:

الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي، ثم البصري أبو الحسن المعروف بالأخفش، نحوي، عالم اللغة والأدب، وسمي بالأوسط؛ لأنه كان قبله الأخفش الأكبر شيخ سيبويه، وبعده الأخفش الصغير تلميذ المبرد، والأخفش في اللغة: الصغير العينين مع سوء بصرهما⁽¹⁾.

(1) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (خفش) 298/6.

كان الأخفش مولى بني مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم، فهو مجاشعي بالولاء، وأصله من بلخ، وهي مدينة مشهورة من أجمل مدن خراسان، وأكثرها خيراً، وأكثرها غلة؛ لذلك لقب بالبلخي، فهو فارسي النسب، وقد سكن في البصرة، فهو بصري بالسكن⁽¹⁾.

- نشأته:

نشأ في البصرة في عصر التفتح العلمي والفكري، فقد ظهر قرن الاعتزال، وساد بها منطق العلم والجدل، وكان ذلك مدعاة لاشتداد أسر المنطق، وسيطرته على عقول أهل هذا العصر⁽²⁾.

- صفاته وفضله:

من صفاته ما قاله القفطي: قال أبو العباس المبرّد: أخبرني المازني قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل⁽⁴⁾، ومن صفاته الخلفية أنه كان مصاباً بالخفش، كما أنه كان أجلع، والأجلع: هو الذي لا تنطبق شفاته على أسنانه⁽⁵⁾.

ويعدّ الأخفش همزة وصل بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، ويقال إنه تتلمذ على يده علماء البصرة وعلماء الكوفة على حد سواء، فقد قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، وكان أول من قرأ كتاب سيبويه على الأخفش أيضاً أبو عمرو الجرمي، وأبو عثمان المازني⁽⁶⁾.

وكان رقيق الجانب في مخاطبة شيوخه، فجاء شيخه سيبويه يوماً يناظره بعد أن برع، فقال له: إنما ناظرتك لأستفيد منك، فقال سيبويه: أتراني أشك في ذلك! ⁽⁷⁾

ولقد وثق العلماء في علمه وأحبوا بفضله، فهذا هو الكسائي رأس مدرسة الكوفة يقول له: أولادي أحب أن يتأدبوا بك، ويخرجوا على يديك، وتكون معي غير مفارق لي⁽³⁾.

- شيوخه وتلاميذه:

يعد الأخفش أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وقد خالفه في كثير من المسائل النحوية، فهو من علماء الطبقة السادسة مع، سيبويه، والجرمي، والنظر بن شمیل، وأبي محمد اليزيدي، محمد بن أبي محمد اليزيدي⁽²⁾.

أولاً: شيوخه:

من شيوخه سيبويه، والخليل بن أحمد، وأبو مالك النميري، وحماد بن الزبرقان، وأبو شمر المعزلي، وبذلك يكون قد نال ضروب الثقافة، وتتنوعت روافدها، فقد أخذ عن الخليل عروضه، وأخذ عن سيبويه نحوه، وروى الأشعار عن حماد⁽³⁾.

(1) ينظر: معجم المؤلفين لعمر بن كحالة، 231/4، وإنباء الرواة، للقفطي 36/2، وبيغة الوعاة، للسيوطي 590/1، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي 145/1، والأعلام، لخبر الدين الزركلي 101/3.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي 186/19، وتاريخ الإسلام، للذهبي 323/5، وبيغة الوعاة 590/1.

(4) ينظر: إنباء الرواة 39/2.

(5) ينظر: لسان العرب، مادة (خلع) 51/8.

(6) ينظر: أخبار النحويين البصريين، للسيرافي 40.

(7) ينظر: إنباء الرواة 40/2.

(3) ينظر: إنباء الرواة 63/2، وبيغة الوعاة 590/1، وسير أعلام النبلاء 186/19.

(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 55/1.

(3) ينظر: الفهرست لابن التميمي 57.

(4) ينظر: المدارس النحوية، بشوقي صيف 95، وطبقات النحويين واللغويين 73/1، وأنباء الرواة 38/2.

ثانياً: تلاميذه:

لقد صارت إمامة البصرة إلى الأخفش سعيد بن مسعدة بعد رحيل إمامها، وأستاذه سيبويه إلى الأهواز ثم وفاته، ومن ثم قصد كثيرون للإفادة من علمه، وخصوصاً بعد أن علموا أن الطريق إلى كتاب سيبويه، ودراسته لا تتم إلا بالأخفش، فمن تلاميذه الكسائي وأولاده، ومنهم أبو إياس هارون الذي اعتقد أنه تأدب على يدي الأخفش، ومنهم المازني، والجرمي، والسجستاني⁽⁴⁾.

- مؤلفاته:

لقد صنف الأخفش كتباً كثيرة في النحو، والعروض، والقوافي، له في كل واحد منها آراء مشهورة، وأقوال معتد بها عند علماء العربية، ومن أهمها: كتاب العروض والقوافي، ومعاني القرآن، والأوسط في النحو، والمسائل الصغير، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والمسائل الكبير، والملوك، ومعاني الشعر، ووقف التمام، ووصف الغنم وألوانها وعلاجها، والتصريف، والواحد والجمع في القرآن، وغريب الحديث، وشرح أبيات المعاني⁽¹⁾.

- وفاته:

اختلف العلماء في سنة وفاته، فقيل إنها سنة 215هـ، وقيل إنها سنة 221هـ، في خلافة المعتصم⁽²⁾.

المبحث الثاني: موافقته للمذهبين البصري والكوفي

أ- الآراء التي وافق فيها البصريين:

1. مسألة: (إن) المخففة هل عاملة أو مهملة؟

قال ابن عقيل: "إذا خففت (إن) فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إن زيداً لقائماً، وإذا أهملت لزمها اللام الفارقة بينها، وبين (إن) النافية، ويقل إعمالها، فتقول: إن زيداً قائماً، وحكى الإعمال سيبويه، والأخفش -رحمهما الله تعالى- فلا تلزمها حينئذ اللام"⁽³⁾.

2. مسألة: مجيء الحال من النكرة المسبوق بنفي أو شبهه:

قال ابن عقيل: "ومنه: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾⁽⁴⁾، (فلهذا كتاب) جملة في موضع الحال من (قرية)، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافاً للزمخشري⁽⁵⁾، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجود (إلا) مانع من ذلك، إذ لا يعترض بـ(إلا) بين الصفة والموصوف، وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة⁽⁶⁾.

يقول النحاة إن الغالب في ذي الحال أن يكون معرفة، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً⁽⁷⁾.

(1) ينظر: أخبار النحويين البصريين 66، وإنباء الرواة 42/2، وسير أعلام النبلاء 186/19، ومعجم المؤلفين 231/4.

(2) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان 381/2.

(3) شرح ابن عقيل 31/1، وينظر: معاني اللبيب، لابن هشام 31/1، وشرح الأشموني 317/1.

(4) سورة الحجر، الآية: 4.

(5) قال الزمخشري: "ولها كتاب" جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا تتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مَنذُورٌ﴾ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف الكشاف 570/2.

(6) شرح ابن عقيل 261/2.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي 1577/3.

قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا)⁽¹⁾، وقال أبو علي الفارسي تقول: ما مررت بأحد إلا قائماً، (قائماً) حال من أحد، ولا يجوز (إلا قائم)؛ لأن (إلا) لا تعترض بين الصفة والموصوف⁽²⁾.

الآراء التي وافق فيها الكوفيين:

1. مسألة: (ما) المصدرية بين الاسم والصفة:

قال ابن عقيل: "أما (ما) المصدرية فالصحيح أنها حرف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم"⁽³⁾.

اختلف النحاة فيها على أقوال:

فذهب الجمهور إلى أنها حرف، وأنه لا يعود إليها ضمير، وذهب أبو الحسن، وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم، فهي مفتقرة إلى ضمير.

فإذا قلت: أيعجني ما قمت، فيقدره سيبويه والجمهور: قيامك، ويقدره الأخفش: الذي قمت⁽⁴⁾.

2. مسألة: المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر واعتمد على استفهام أو نفي:

قال ابن عقيل: "مذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ، إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش، والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: قائم الزيدان، فقائم: مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر"⁽⁵⁾.

ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الفاعل يغني عن الخبر، إذا كان المبتدأ وصفاً من غير أن يتقدمه نفي، أو استفهام، نحو: قائم الزيدان، وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً، وجعل منه قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً ... مقالة لهبي إذا الطير مرت⁽⁶⁾

فجعلوا (خبير) مبتدأ، وقولهم: (بنو لهب) فاعل أغنى عن الخبر.

والبصريون يمنعون ذلك، ويذهبون إلى أن (خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر.

وظاهر تجويز الأخفش كون الوصف مبتدأ، من غير أن يعتمد على نفي، أو استفهام يسوغ بالانكسار⁽⁷⁾.

3. مسألة: متعلق الخبر (شبه الجملة) المحذوف هل اسم أو فعل؟

قال ابن عقيل: "فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار"⁽⁸⁾.

اختلف النحاة في المحذوف هل اسم أو فعل؟

(1) ينظر: همع الهوامع للسيوطي 272/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب 497/2.

(3) شرح ابن عقيل 149/1.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 993/2، ومغني اللبيب 335/1، وهمع الهوامع 316/1، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 127/2.

(5) شرح ابن عقيل 189/1 - 192.

(6) البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين، ينظر: بلا نسبة في شرح ابن عقيل 195/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام 191/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام 272/1.

(7) 272/1، وشرح الأشموني 280/1.

(8) ينظر: همع الهوامع 360/1، وارتشاف الضرب 1080/3.

(8) ينظر: مغني اللبيب 4971/2.

فذهب فريق منهم سيويوه، وأبو علي، وابن جني، والزمخشري إلى أنه فعل، وأنه من حيز الجمل وتقديره: زيد استقر في الدار، ودليلهم على ذلك أمران:

1. جواز وقوعه صلة نحو: قولك الذي في الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة.
 2. أن الظرف، والجار والمجرور، لا بد لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى.
- وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم، وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذ كان يتعلق بمفرده فتقديره: مستقر أو كائن، والحجة في ذلك:

1. أن أصل الخبر أن يكون مفردًا على ما تقدم، والجملة واقعة موقعه، وأن إضمار الأصل أولى.
 2. أنه إذا قدرت فعلاً كان جملة، وإذا قدرت اسمًا كان مفردًا، وكما قل الإضمار والتقدير كان أولى⁽¹⁾.
- 4. مسألة: وجوب حذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدرًا، بعده حال سدت مسدّ الخبر، ولا تصلح أن تكون خبرًا:**

قال ابن عقيل: "واحترز بقوله: (لا يكون خبرًا) عن الحال التي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش من قولهم زيد قائمًا، فزيد مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: ثبت قائمًا، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا، فنقول: زيد قائم، فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف: ضربي العبد مسيئًا، فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: ضربي العبد مسيء؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء"⁽²⁾.

يرى الجمهور في قولهم: ضربي زيدًا قائمًا، إلى أن (ضربي) مرفوع على الابتداء.

وذهب بعض النحاة: إلى أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: يقع ضربي زيدًا قائمًا، ودليلهم على أنه مبتدأ دخول النواسخ عليه.

ثم اختلفوا في هذا المبتدأ هل له خبر أو خبره محذوف؟ فذهب ابن درستويه، والأخفش الأصغر إلى أنه لا خبر له، وذهب الكسائي، والفراء، والأخفش الأوسط، وابن كيسان إلى أنه له خبر، إنما اختلفوا في هذا الخبر: فيرى الكسائي إلى أن الحال بنفسها هي الخبر، ويرى الأخفش أن الخبر محذوف، والحال سدت مسدّه⁽³⁾.

5. مسألة: دخول لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة إذا كان الفعل ماضيًا جامدًا:

قال ابن عقيل: "وإذا كان ماضيًا غير متصرف، فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فنقول: إن زيدًا لنعم الرجل، وإن عمرًا لبئس الرجل، وهذا مذهب الأخفش، والفراء"⁽⁴⁾.

اختلف النحاة في دخول لام الابتداء بعد (إنّ) على ثلاثة أقوال:

1. الفعل الماضي الجامد نحو: إنّ زيدًا لعسى أن يقوم، ولنعم الرجل، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور.

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعين 90/1، وارتشاف الضرب 1121/3، وشرح قطر الندى وبل الصدى 120/1.

(2) شرح ابن عقيل 254/1.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 1093/3، والنحو الوافي، عباس حسن 522/1.

(4) شرح ابن عقيل 370/1.

2. الفعل الماضي المقرون ب(قد) قاله الجمهور، ووجهه أن (قد) تقرب الماضي من الحال، فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطّاب، ومحمد بن مسعود الغزني قالوا، وإذا قيل: إنّ زيدًا لقد قام، فهو جواب لقسم قد.

3. الفعل الماضي المتصرف المجرد من (قد)، أجازته الكسائي، وهشام على إضمار (قد)، ومنعه الجمهور وقالوا: إنما هذه لام القسم⁽¹⁾.

6. مسألة: اتصال (ما) غير موصولة بيان وأخواتها:

قال ابن عقيل: "إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بيان وأخواتها كفتها عن العمل، إلا (ليت) فإنه يجوز فيها الإعمال، والإهمال، فنقول: إنما زيد قائم، ولا يجوز نصب (زيد)، وكذلك أنّ وكأنّ ولكنّ ولعل، وتقول: ليتما زيد قائم، وإن شئت نصبت (زيدًا) فقلت: ليتما زيدًا قائم، وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى- أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلاً، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج، وحكى الأخفش، والكسائي: إنما زيدًا قائم، والصحيح المذهب الأول: وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا (ليت)"⁽²⁾.

اختلف النحاة في عمل (إنّ) وأخواتها إذا اتصلت ب(ما) غير الموصولة، فذهب سيبويه، والأخفش، والفرّاء إلى أنه لا تعمل، وأباح دخولها على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالاسمية، إلا (ليت) وحدها فنقول: ليتما زيدًا قائم.

وذهب الزجاجي، والزمخشري إلى جواز عملها مع (ما)، وذهب الزجاج إلى جواز عملها مع ليت، ولعل، وكأن، دون إن وأن، ولكن، وذهب ابن مالك، والجمهور إلى جواز الإعمال، والإهمال في ليتما⁽³⁾.

7. مسألة: رافع خبر (لا) النافية للجنس:

قال ابن عقيل: "ذهب الأخفش إلى الخبر مرفوع ب(لا)، فتكون (لا) عاملة في الجزأين، كما علمت فيهما مع المضاف، والمشبه به"⁽⁴⁾.

اختلف النحاة في خبر (لا) النافية للجنس على أقوال:

ذهب الأخفش، والمازني، والمبرد إلى أنه مرفوع ب(لا) كحاله مع المضاف.

وذهب آخرون إلى أن (لا) وما ركب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل (لا) فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مغني اللبيب 259/1، وارتشاف الضرب 1264/3.

(2) شرح ابن عقيل 375/1.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 1285/3.

(4) شرح ابن عقيل 11/2.

(5) ارتشاف الضرب 1297/3، واللباب في علل البناء والإعراب 234/1، وهمع الهوامع 529/1، ومغني اللبيب 265/1.

8. مسألة: إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل:

قال ابن عقيل: "ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه، جاز إقامة كل واحد منهما فنقول: ضُربَ في الدار زيد، وضُربَ في الدار زيداً، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو: ضُرب زيد في الدار، فلا يجوز: ضُرب زيداً في الدار"⁽¹⁾.

إذا اجتمع مفعول به، ومصدر، وظرف زمان، أو مكان، وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به، عند جمهور البصريين.

وأجاز الأخفش: ضُربَ الضربُ الشديدُ زيداً، ضُربَ اليومان زيداً، وشرط الأخفش في جواز إقامة المصدر، وظرف الزمان مع وجود المفعول به، أن يتقدما على المفعول به، فإن تأخر لم يجز⁽²⁾.

9. مسألة: محل (أن، أن) عند حذف حرف الجر من الفعل المتعدي:

قال ابن عقيل: "اختلف في محل (أن، وأن) عند حذف حرف الجر، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر"⁽³⁾.

إذا حذف حرف الجر من (أن، وأن) فهما عند الخليل، وابن مالك في موضع نصب، وعند الكسائي في موضع جر⁽⁴⁾.

10. مسألة: استعمال (حاشا) حرف جر:

قال ابن عقيل: "المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر، فنقول: قام القوم حاشا زيد، بجر (زيد)، وذهب الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، وجماعة منهم المصنف إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلاً، فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجرُّ ما بعدها، فنقول: قام القوم حاشا زيداً، وحاشا زيد"⁽⁵⁾.

اختلف النحاة في (حاشا) على أقوال:

1. ذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر دال على الاستثناء.
2. وذهب الكوفيون، والمبرد، والفراء، والأخفش، وأبو زيد، والزجاج إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة عدا، وخلا؛ لتضمنه معنى (إلا)، وتستعمل حرف جر.
3. وذهب بعض النحاة إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف حُذف فاعلها⁽⁶⁾.

11. مسألة: مجيء الحال مصدرًا:

قال ابن عقيل: "وقد كثر مجيء الحال مصدرًا منكرًا، ولكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه (زيدٌ طلع بغتةً) (بغتةً) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيدٌ طلع باغتًا، هذا مذهب سيبويه، والجمهور.

(1) شرح ابن عقيل 123/2.

(2) ارتشاف الضرب 1338/3، واللباب في علل البناء والإعراب 161/1.

(3) شرح ابن عقيل 152/2.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 2090/4.

(5) شرح ابن عقيل 238/2.

(6) ينظر: مغني اللبيب 141/1، وارتشاف الضرب 1532/3، واللباب في علل البناء والإعراب 310/1.

وذهب الأخفش، والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيدٌ بيغثُ بغيثاً، ف(بيغث) عندهما هو الحال، لا (بغثة)"(1).

للنحاة في الحال النكرة مذاهب:

1. مذهب سيوييه، وجمهور النحاة أن هذا المصدر نفسه حال، وأنه على التأويل بالوصف المناسب.
2. مذهب الأخفش، والمبرد أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه، وجملة الفعل وفاعله حال.
3. رأي أبي علي الفارسي: هذا المصدر مفعول مطلق عامله، وصف محذوف يقع حالاً.
4. مذهب الكوفيين: أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدم من الكلام(2).

12. مسألة : (لولا) حرف من حروف الجر:

قال ابن عقيل: "ومذهب سيوييه أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا المضمرة، فتقول: (لولا) و لولاك، ولولاه) فالياء، والكاف، والهاء هند سيوييه مجرورات بـ(لولا)، وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع الرفع، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً كما لا تعمل في الظاهر نحو: لولا زيدٌ لأتيتك"(3).

للنحاة في ذلك أقوال:

1. قال سيوييه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى، والكاف بالظاهر، ولا تتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف.
2. قال الأخفش: الضمير مبتدأ، و(لولا) غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذا قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا(4).

13. مسألة: إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية:

قال ابن عقيل: "أن (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش، والكوفيين فلا تقول: أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ، أما: أجيئك إذا زيدٌ قام، ف(زيد) مرفوع بفعل محذوف وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيوييه، وخالفه الأخفش فجوز كونه مبتدأ، خبره الفعل الذي بعده"(5).

(إذا) الظرفية الشرطية تضاف إلى الجملة الفعلية الخبرية، غير مشتملة على ضمير يعود على المضاف، والأكثر أن تكون ماضوية، فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل، فالاسم فاعل لفعل محذوف(6).

(1) شرح ابن عقيل 254/2.

(2) بنظر: شرح المفصل 59/2، وارتشاف الضرب 1570/3.

(3) شرح ابن عقيل 7/3.

(4) معنى اللبيب 303/1، وارتشاف الضرب 1757/4.

(5) شرح ابن عقيل 61/1.

(6) النحو الوافي 279/2.

وأجاز الأخفش، والكوفيون الجملة الابتدائية المصرّح بجزأيا اسمين بعدهما (إذا)، والتي فيها معنى الشرط نحو: إذا زيداً قائم فقم معه⁽¹⁾.

14. مسألة: (ما) التعجبية عند النحاة:

قال ابن عقيل: "ذهب الأخفش إلى أنها موصولة، والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيئاً عظيماً"⁽²⁾.

اختلف النحاة فيها على مذاهب:

1. إن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، غير موصولة، ومبتدأ وما بعدها خبر، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين والتقدير: شيء أحسن زيداً.

2. أن (ما) موصولة، والفعل صلتها، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيئاً عظيماً، وهذا مذهب الكوفيين، والأخفش، والفراء.

3. أن (ما) نكرة موصوفة، والفعل صفتها، والخبر محذوف واجب الحذف، والتقدير: شيء أحسن زيداً عظيماً⁽³⁾.

15. مسألة: الفصل بين فعل التعجب ومعموله:

قال ابن عقيل: "فلا يفصل بينهما بأجنبي فلا تقول: في ما أحسن معطيك الدرهم، ما أحسن الدرهم معطيك، ولا فرق في ذلك بين المجرور، وغيره... فإن كان الظرف، أو المجرور معمولاً لفعل التعجب، ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب، ومعموله خلاف، والمشهور جوازه خلافًا للأخفش، والمبرد، ومن وافقهما"⁽⁴⁾.

يرى ابن يعيش اختلافًا بين النحاة في الفصل بين فعل التعجب، والمتعجب منه، بظرف أو نحوه، حيث ذهب جماعة من النحويين منهم الأخفش، والمبرد إلى المنع من ذلك، واحتجوا على ذلك بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع.

وذهب آخرون منهم الجرمي، وغيره إلى جواز الفصل بالظرف، ونحو قولك: ما أحسن اليوم زيداً، ما أجمل في الدار بكرًا، واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفًا، فلا ينحط عن درجة (إن) في الحروف، وأنت تجيز الفصل في (إن) بالظرف من نحو: إن في الدار زيداً، وإن جار في الحروف كان في الفعل أجوز.

أما سيبويه فلم يصرّح في الفصل بشيء، وإنما صرّح بمنع التقديم⁽⁵⁾.

الآراء التي تفرّد بها:

1. مسألة: تنوين يلحق الروي المقيد:

قال ابن عقيل: "التنوين الغالي: أثبتته الأخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله:

(1) ارتشاف الضرب 1411/3، وشرح المفصل 96/4.

(2) شرح ابن عقيل 150/3.

(3) ينظر: معني اللبيب 327/1، ارتشاف الضرب 2065/4، واللباب في علل البناء والإعراب 196/1.

(4) شرح ابن عقيل 157/3.

(5) ينظر: شرح المفصل 150/7، وارتشاف الضرب 2072/4.

وقاتم الأعماق خاوي المخترق⁽¹⁾

سماه الأخفش الغالي؛ لتجاوزه حدّ الوزن، وهو يسمى الحركة التي قبله غلوا⁽²⁾، والغالي: نون زائدة بعد تلك الحركة⁽³⁾.

وفائدته: للفرق بين الوقف والوصل.

وقد أنكره الزجاج والسيرافي⁽⁴⁾.

وجعله المرادي من نوع تنوين الترمن، وزعم أن الترمن يحصل بالنون نفسها؛ لأنه حرف أغن⁽⁵⁾.

2. مسألة: بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً غير مباشراً:

قال ابن عقيل: "وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد، أو لم تتصل"⁽⁶⁾.

ذهب الأخفش إلى البناء مطلقاً⁽⁷⁾، والعلة في ذلك؛ لضعف شبهه بالاسم بالنون التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله⁽⁸⁾.

وزعم ابن درستويه أنه مبني؛ لأنه لا يوجد معه إلا مضموماً؛ ولأنه صار به مستقبلاً فأشبهه الأمر⁽⁹⁾.

3. مسألة: (لات) تعمل عمل ليس:

قال ابن عقيل: "إذا عطف على اسم (لا) نكرة مفردة، وتكررت (لا) يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع والنصب، والبناء على الفتح، نحو: لا رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةٌ... وإذا لم تتكرر (لا) يجوز في المعطوف: الرفع، والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فنقول: لا رجلٌ، وامرأةٌ، وامرأةٌ، ولا يجوز البناء على الفتح، على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال: لا رجلٌ ولا امرأةٌ ثم حذف⁽¹⁰⁾".

4. مسألة: حكم العطف على اسم (لا):

قال ابن عقيل: "ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً، فناصبه فعل مضمّر والتقدير: لات أرى حين مناص، وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لات حين مناصٍ كائنٌ لهم"⁽¹¹⁾.

اختلف النحاة في إعمال (لات) على أقوال:

- (1) ينظر: شرح ابن عقيل 20/1، وهو صدر بيت من الرجز وهو لرؤية في معنى اللبيب 395/2، وشرح المفصل 34/9، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل 20/1، وشرح الأشموني 29/1، وجمع الهوامع 469/2، وشرح التسهيل 11/1.
- (2) ينظر: معنى اللبيب 395/2.
- (3) ينظر: لسان العرب مادة (غلا) 131/15.
- (4) ينظر: معنى اللبيب 395/2.
- (5) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي 23.
- (6) شرح ابن عقيل 39/1.
- (7) ينظر: جمع الهوامع 74/1.
- (8) ينظر: شرح الأشموني 46/1.
- (9) ينظر: جمع الهوامع 74/1.
- (10) شرح ابن عقيل 20/2، وينظر: معنى اللبيب 732/2، وارتشاف الضرب 1311/3، واللباب في علل البناء والإعراب 237/1، وشرح المفصل 110/2.
- (11) شرح ابن عقيل 321/1.

1. أنها لا تعمل شيئاً، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب، فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول الأَخْفَش.

2. أنها تعمل عمل إن، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأَخْفَش.

3. أنها تعمل عمل ليس، وهذا قول الجمهور⁽¹⁾.

5. مسألة: استعمال (خلا- عدا) حروف جر:

قال ابن عقيل: "إذا لم تتقدم (ما) على (خلا، وعدا) فالجر بهما إن شئت فتقول: قام القومُ خلا زيد، وعدا زيد، (ف-خلا- عدا): حرفا جرّ، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأَخْفَش"⁽²⁾.

مذهب سيبويه، والأكثر أن (خلا وعدا) فعلاّن ضمّنا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بـ(عدا وخلا)، وإنما نقل الجر بهما الأَخْفَش⁽³⁾.

6. مسألة: تقدم الحال على عاملها:

قال ابن عقيل: "وقد ندر تقدمهما على عاملها الظرف نحو: زيدٌ قائماً عندك، والجار والمجرور نحو: سعيد مستقراً في هجر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾⁽⁴⁾، في قراءة من كسر التاء⁽⁵⁾، التاء⁽⁵⁾، وأجازه الأَخْفَش قياساً⁽⁶⁾".

إذا كان عامل الحال ظرفاً، أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على عاملها، وهو الجملة التي فيها الظرف، والمجرور أقوال:

فذهب البصريون إلى أنه يندر تقديمها على عاملها الظرف، والمجرور المخبر بهما نحو: سعيدٌ مستقراً عندك، فما ورد من ذلك مسموعاً يحفظ، ولا يقاس عليه.

وقال ابن الحاجب يجب ألا يتقدم الحال على الظرف وشبهه، وفي هذا خلاف سيبويه لا يجيزه أصلاً؛ نظراً إلى ضعف الظرف.

وأجازه الأَخْفَش مطلقاً بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيدٌ قائماً في الدار، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو: في الدار زيدٌ⁽⁷⁾.

7. حكم المعطوف بـ(غدوة) المنصوبة بعد (لدن):

قال ابن عقيل: "فلو عطفت على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن)، جاز النصب عطفاً على اللفظ، والجر مراعاة للأصل، فتقول: لدن غدوةً وعشيّةً، وعشيّةً، ذكر ذلك الأَخْفَش"⁽⁸⁾.

إذا عطف على غدوة المنصوب بعدها فقيل: لدن غدوةً وعشيّةً، فالنحاة فيه آراء: جاز عند الأَخْفَش في المعطوف الجر على اللفظ، وضعف ابن مالك النصب، وأوجه أبو حيان ومنع الجر؛ لأن (غدوة) عند من نصبه ليس في موضع جر⁽⁹⁾.

(1) معنى اللبيب 282/1.

(2) شرح ابن عقيل 234/2.

(3) ارتشاف الضرب 1534/3، وينظر: الجنى الداني، 460.

(4) سورة الزمر، الآية: 67.

(5) قرأ عيسى والجندري (مطويّات) بالنصب على الحال، ينظر: تفسير البحر المحيط 422/7.

(6) شرح ابن عقيل 273/2.

(7) ينظر: همع الهوامع 309/2، واللباب في علل البناء والإعراب 290/1، وارتشاف الضرب 1591/3.

(8) شرح ابن عقيل 68/3.

(9) ينظر: همع الهوامع 221/2، وسر صناعة الإعراب، لابن جني 543/2، وارتشاف الضرب 1456/3.

الخاتمة

الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

وبعد:

فهذه خاتمة البحث الذي اشتمل على آراء الأخفش في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، والذي وافق البصريين في مسائل، ووافق الكوفيين في مسائل أخرى، وله آراء تفرّد بها.

ولعل أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- مجموع ما وقعت عليه من آراء للأخفش في كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (أربع وعشرون) مسألة.
- كانت الآراء التي وافق فيها الكوفيين، والبالغ عددها: (خمس عشرة) مسألة، أكثر من الآراء التي وافق فيها البصريين، والبالغ عددها: (مسألتان).
- أما عدد الآراء التي تفرّد بها: سبع مسائل.

والله ولي التوفيق

الباحثة

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

1. أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، د.ط، 1737هـ- 1966م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1418هـ- 1998م.
3. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط 5، 2002م.
4. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1406هـ- 1982م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
6. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان، د.ط، د.ت.
7. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 1407هـ.
8. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط 1، 2003م.
9. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرون، منشورات محمد علي بيضون، ودار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1422هـ- 2001م.
10. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1413هـ- 1992م.
11. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1985م.
12. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.
13. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، د.ط، 1420هـ- 1999م.

14. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1، 1419هـ- 1998م.
15. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي أبو عبد الله جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1410 هـ- 1990م.
16. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط 11، 1383هـ.
17. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
18. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذجح الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، د.ت.
19. الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعارف، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: 1417هـ- 1997م.
20. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ.
21. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1416هـ- 1995م.
22. لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط 1، د.ت.
23. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام الشهير ب: شوقي ضيف، دار المعارف، د.ط، د.ت.
24. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، مكتبة المثني، بيروت، دار إحياء التراث، د.ط، د.ت.
25. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، طبعة منقحة، 1424هـ- 2005م.
26. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط 12، د.ت.
27. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت.
28. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.